

القيم الوطنية في مواثيق وأدبيات الثورة التحريرية الجزائرية 1954-1962

"الديمقراطية، الوحدة الوطنية، العدالة الاجتماعية أنموذجاً"

محمد محمد، جامعة محمد بوضياف المسيلة، (الجزائر)

Mohamed.mhamdi@univ-msila.dz

تاريخ الارسال: 2020/10/27 تاريخ القبول: 2020/11/11 تاريخ النشر: 2021/06/23

ملخص:

تروم هذه الدراسة التاريخية المتواضعة، تسليط الضوء البحثي والتاريخي إزاء واحدة من القضايا الهامة إبان مرحلة الثورة التحريرية الجزائرية 1954-1962، والتي أثارت بأهميتها نقاشاً بلغ حد الجدل بين الدارسين والباحثين، ويتعلق الأمر بمحاولة الوقوف عند أهم القيم الوطنية التي تضمنتها مواثيق الثورة التحريرية وأدبياتها طيلة مسيرتها التحريرية الطويلة، فمواثيق الثورة وخاصة الأساسية منها حملت في طياتها الكثير من القيم والمبادئ الدينية والانسانية والحضارية والوطنية... الخ، والتي كانت نبراساً تسيّر على خطاه الممارسات والأعمال الثورية للمجاهدين الجزائريين.

وبناء على ذلك، جاءت هذه الدراسة كقيمة مضافة لتبين لنا مواضع القيم الوطنية في المواثيق الأساسية للثورة التحريرية، حيث سترصد لنا أهم هذه القيم الوطنية الواردة في نصوص وأدبيات الثورة، وكان التركيز في هذا الموضوع على ثلاثة قيم وطنية رئيسة هي: قيمة الديمقراطية، قيمة الوحدة الوطنية، قيمة العدالة الاجتماعية، حيث ستحاول بنا الدراسة الوقوف عند معالم هذه القيم الوطنية في المواثيق الأساسية للثورة التحريرية الجزائرية.

الكلمات المفتاحية: القيم الوطنية، المواثيق الثورية، الديمقراطية، الوحدة الوطنية،

العدالة الاجتماعية.

مقدمة:

لم يكن الكفاح التحرري الجزائري ضد الاحتلال الفرنسي، مقتصرًا على أسلوب الكفاح المسلح الذي أعلنه كل من جيش وجبهة التحرير الوطنيين عشية الفاتح نوفمبر 1954 فحسب، بل إن الثورة التحريرية وكفاحها المسلح كانا شاملين جامعين لمختلف المجالات التحررية ومجسدين لكا القيم الدينية والحضارية والانسانية والوطنية... الخ، وذلك ما تم تجسيده واسقاطه حقيقة واقعة في مواثيق الثورة وأدبياتها وكذا في وقائع يومياتها وممارساتها، وانطلاقاً من شمولية الكفاح التحرري المعلن من لدن النخبة الثورية الجزائرية لمجمل القيم والمبادئ، فقد حاولنا من خلال هذه الدراسة إبراز أهم القيم الوطنية الواردة ضمن المواثيق والأدبيات الأساسية للثورة التحريرية الجزائرية 1954-1962، والوقوف عند أبرز تجلياتها وصورها بهذه الأخيرة.

ولتحقيق هذا الهدف، فقد ارتأينا طرح التساؤلات الفرعية الآتي ذكرها:

- 1- ما هي تجليات قيمة الديمقراطية في مواثيق الثورة التحريرية؟
- 2- وما مدى حضور قيمة الوحدة الوطنية في النصوص الثورية كذلك؟
- 3- هل كان لقيمة العدالة الاجتماعية أثر في أدبيات الثورة؟ وما هي أبرز صورها؟

1- قيمة الديمقراطية في مواثيق الثورة التحريرية:

تعتبر الديمقراطية أحد القيم الوطنية والإنسانية الرئيسية لدى الكثير من الشعوب والدول في العالم، انطلاقاً من كونها نظاماً سياسياً يكون فيه الشعب هو المصدر الأساسي للسلطة في البلاد¹، وقد أخذت هذه الأخيرة أشكالاً مختلفة وفقاً للأنظمة السياسية أو

1 - تشارلز تيللي: الديمقراطية، تر: محمد فاضل طباط، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2010، ص 21.

الاقتصادية التابعة لها، فنجد الديمقراطية المباشرة والغير مباشرة، الديمقراطية النيابية، الديمقراطية الاقتصادية، الديمقراطية الليبرالية، الديمقراطية الاشتراكية، الديمقراطية الاجتماعية، وقد ارتبطت هذه الأخيرة ارتباطاً وثيقاً بأهم القيم الإنسانية التي صنفتم كحقوق ثابتة ومؤكدة للفرد والجماعة، مثل: قيم الحرية، المساواة، العدل، التداول على السلطة.²

وعليه فقد كانت قيمة الديمقراطية وهدف تجسيدها في حياة الجزائريين مطلباً أساسياً منذ الاحتلال الفرنسي إلى غاية طرده من البلاد سنة 1962، وذلك رغم التباين والاختلاف في طريقة ووسائل تجسيد هذه القيمة بالنسبة للجزائريين بداية بأشكال المقاومة المسلحة خلال القرن التاسع عشر، ثم المقاومة السياسية عن طريق الأحزاب السياسية التي اجتهدت في توظيف العمل الديمقراطي ومحاولة إسقاطه ضمن ثنانيا أدبياتها التحريرية، ولا أدل على حضور هذا العمل الديمقراطي التشاركي في أدبيات الحركة الوطنية من بيان فيفري 1943 الذي أعلن صراحة حق الجزائريين في ممارسة حرياتهم المختلفة ضمن إطار الحقوق الأساسية التي تكفلها الديمقراطية ومبادئها الإنسانية، ومما رود في نص البيان: «يمنح لكل سكان الجزائر دون تمييز عرقي أو ديني نفس الحقوق والواجبات، ويكون ضامناً

2 - رياض بودلاعة: القيم الديمقراطية في الثورة التحريرية، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، إ: عبد الكريم بوصفصاف، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2006، ص 59.

للحريات المختلفة (العبادة، الصحافة، تكوين الجمعيات) لأن هذا هو روح كل ديمقراطية حقيقية...»³.

واستنادا إلى أهمية العمل الديمقراطي في استقرار الأنظمة السياسية عامة والمشاريع الثورية بصفة خاصة، فقد كان هدف تحقيق الديمقراطية أحد الركائز الأساسية التي اندلعت لأجل تحقيقها الثورة التحريرية الجزائرية في 01 نوفمبر 1954، وللتدليل على ذلك، فقد أعلن البيان أن العمل المسلح يهدف إلى القضاء على النظام الاستعماري الذي غيَّب كل معالم ومظاهر الديمقراطية التي كانت سائدة قبل احتلال البلاد⁴، والتي نجد أن الحرية الإنسانية سياسية كانت أو اجتماعية تعد أحد محاور القيم الديمقراطية الأساسية والتي من دونها يعتبر العمل الديمقراطي قاصرا في تحقيق أهدافه، وعليه فقد كان تحقيق الحرية علامة لتحقيق الفرد الجزائري مكانته التي كانت له في السابق، وفي ذلك نجد: «...إننا نكافح للقضاء على نظام استعماري رجعي متجبر يسعى لحو القومية، وقد عان الشعب الجزائري منذ سنة 1830 أشكالا من الآلام في جسمه ونفسه وأصبح منبوذا وهو في وطنه، فقيرا بنيسا وسط الخيرات الطبيعية الوفيرة مطاردا كالحيوان المؤذي، وكان شأنه التاريخي والاجتماعي محل اضطهاد مستمر وطويل»⁵.

وإضافة إلى ذلك نجد أن قيمة الديمقراطية كانت المطلب الأساسي في كل موانيق الثورة التحريرية، وقد اقترن في كثير من المواضع بالقضاء النهائي على النظام الاستعماري،

3 - إبراهيم لونيسي: مفهوم الديمقراطية في أدبيات الحركة الوطنية الجزائرية قبل 1954، مجلة المصادر، ع 11، م. و. د. ب. ح. و. ث. أ. ن. 1954، الجزائر، 2005، ص 151.

4 - وزارة الإعلام والثقافة: النصوص الأساسية لجهة التحرير الوطني (1954-1962)، الجزائر، 1979، ص 09.

5 - جريدة المجاهد: ع 2، 1956/07/01، ص 43.

هذا الأخير الذي يعد شرط تصنيفه أحد الركائز الأساسية لتحقيق الحرية واقعا عمليا في حياة الجزائريين، ولذلك فقد كان مطلب القضاء على الاستعمار وتحقيق الديمقراطية متلازمين في العديد من نصوص الثورة التحريرية، وحول ذلك نجد: «إن الثورة الجزائرية مهمة تاريخية هي القضاء بصفة نهائية لا رجعة فيها على النظام الاستعماري البغيض المنحط الذي يحول دون الرقي والسلم»⁶، كما أن قيمة الديمقراطية قد تجسدت واقعا عمليا في قرارات ميثاق مؤتمر الصومام 20 أوت 1956 والتي جاء في مقدمتها مبدأ القيادة الجماعية وتحديد الرتب والمسؤوليات، إضافة إلى تأسيس هياكل تنظيمية ديمقراطية يكون فيها القرار النهائي للثورة تشاركيا تشاوريا كالمجلس الوطني للثورة الجزائرية ولجنة التنسيق والتنفيذ⁷، كما نجد أن مؤسسات الثورة قد نصت على جملة من الإجراءات العملية لتحقيق الديمقراطية ممارسة في الحياة اليومية للمجاهد كتأسيس المجالس وحق الانتخاب وحق المحاكمة⁸، وذلك أن الديمقراطية تحقيق مباشر للحرية الفردية والجماعية في المجتمع، حيث ذكر أن: «الديمقراطية هي التي تستطيع الحريات الأساسية أن تحيا بين أحضانها دون ما عرقلة، وأن تساعد على تثبيت شخصية كل فرد، والحرية الفردية على الخصوص هي الأساسي الجوهري للديمقراطية لكن يجب رعاية هذه الحرية إذ يترك لها العنان حتى لا تقضي إلى الظلم الاجتماعي وإغفال مصالح الجزائريين العليا»⁹.

كما أشارت أدبيات الثورة أن قيمة الديمقراطية لا تتعارض مع الالتزام الثوري في تأدية المهام الثورية للسير قدما نحو تحقيق الأهداف المسطرة من قادة جبهة التحرير الوطني،

6 - وزارة الإعلام والثقافة: ميثاق مؤتمر الصومام...، مصدر سابق، ص 27.

7 - رياض بودلاعة: مرجع سابق، ص 116.

8 - محمد بوشناني: البعد الديني في ثورة التحرير الجزائرية، الملتقى المغاربي الأبعاد الحضارية للثورة الجزائرية، دار الغرب للنشر، الجزائر، 2003، ص 163.

9 - جريدة المجاهد، ع2، 01/07/1956، ص 43.

وعليه فقد كان التأكيد بأن الالتزام والانضباط في تأدية المهام شرطان أساسيان لنجاح الفعل الديمقراطي الثوري، فنجد أن الإخلاص في أداء الواجب الثوري مفتاح للوصول إلى تحقيق الديمقراطية، وهو ما ورد فيه القول بخصوص جندي جيش التحرير الوطني: «أما رؤساءه فيجب أن يحترمهم احتراماً كاملاً ومطلقاً وأن يعتبرهم كإخوانه الكبار ومستشاريه ومرشديه ويجب عليه أن يطيعهم في كل وقت وأن لا يؤدي به ذلك إلى المخاطرة بحياته، ولا بد أن تكون الطاعة تامة وأن ينفذ ما يلتقط من الأوامر الصادرة».¹⁰

وانطلاقاً من أهمية الديمقراطية فقد كان لميثاق طرابلس 1962 ذات الاهتمام بهذه القيمة، إذ نجد أن الميثاق قد أعطاها بعداً اقتصادياً شعبياً في محاولة لإخراج جموع الجزائريين من الأوضاع المتدهورة الموروثة عن الحقبة الاستعمارية في نص «إن الكفاح المسلح يجب أن يترك المكان للمعركة العقائدية وأن الثورة الديمقراطية الشعبية يجب أن تخلف الكفاح من أجل الاستقلال الوطني»¹¹، وذلك في مهمة لاستدراك ما سبق من أوضاع اجتماعية متدنية وبؤس اجتماعي ظاهر، وذلك لن يتأتى إلا بتظافر جميع الجهود والقدرات في عبارة أخرى جاء فيها «إن مهام الثورة الديمقراطية في الجزائر مهام هائلة، ولا يمكن إنجازها بطبقة اجتماعية مهما كانت درجة استنارها، إن الشعب قادر وحده على إنجازها على الوجه الأكمل والشعب هو الفلاحون والعمال على العموم، والشباب والمتقنون الثوريون».¹²

10 - جريدة المجاهد: ع1، 1956/06/01، ص 30.

11 - وزارة الإعلام والثقافة: ميثاق طرابلس...، مصدر سابق، ص 76.

12 - وزارة الإعلام والثقافة: مصدر نفسه، ص 78.

وعليه فإن قيمة الديمقراطية تعد أحد القيم الأساسية التي ركزت عليها ميثاق الثورة التحريرية، وذلك بالتأكيد على ضرورة تفعيلها بعدما كانت قد صودرت من الجزائريين بعد الاحتلال الفرنسي للبلاد، كما أكدت هذه النصوص في المقابل أن تجسيد هذه الأخيرة لا يتعارض مع الالتزام بالأوامر والمهام الثورية التي بدونها يتعذر تحقيق الأهداف الثورية المسطرة في بيان أول نوفمبر 1954.

2- قيمة الوحدة الوطنية في ميثاق الثورة التحريرية

تعتبر الوحدة الوطنية واحدة من أهم القيم الوطنية التي استهدفت تحقيقها الشعوب والمجتمعات البشرية قاطبة، وكل ذلك من أجل بناء نفسها والنهوض بأوضاعها الحياتية المختلفة: السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية...، والعمل على مجابهة جميع الأخطار والتحديات الخارجية التي تتهدد أمن وسلامة البلاد الداخلية والخارجية، لأجل تحقيق ذلك فقد حاولت الطليعة النخبوية الجزائرية توحيد صفوفها ولملمة شتاتها طيلة الفترات النضالية السابقة.

ولا أدل على أهمية الوحدة الوطنية في مشروع الثورة التحريرية الجزائرية، من ذلك الحيز الهام الذي خصت به هذه القيمة الإنسانية في مجمل الميثاق والأدبيات المتعلقة بالكفاح المسلح منذ بداية الثورة التحريرية وإلى غاية نهايتها، والتي يعتبر بيان أول نوفمبر 1954 أهم هذه الأدبيات والميثاق الثورية جميعها، أين أشار هذا الميثاق المرجعي بالنسبة للثورة التحريرية إلى ضرورة توحيد الصفوف الوطنية والتكتل بين أبناء الوطن¹³، من أجل مجابهة القوى الاستعمارية الخارجية التي تهدد مستقبل الأمة ومصير الجزائريين بهذه البلاد، وفي ذلك إشارة صريحة إلى الأزمة العميقة التي عاشتها الحركة الوطنية الجزائرية وأحزابها السياسية، من خلال

13- سفيان لوصيف: السياسة الثقافية في الجزائر (الأيدولوجيا والممارسة)، ط1، دار منتدى المعارف، لبنان، 2014، ص19.

الدعوة إلى تجاوز دواعي الانقسام والتمزق الداخلي لهذه الأخيرة وتغليب المصلحة العليا للوطن، لأجل القدرة على مجابهة الأخطار الخارجية والمتمثلة في قوى الاستعمار الفرنسي الذي جثم على صدور الجزائريين والجزائريات طيلة المراحل الطويلة السابقة وهو ما ورد في نص صريح جاء فيه: «وأمام هذه الوضعية التي يخشى أن يصبح علاجها مستحيلاً... إن الوقت قد حان لإخراج الحركة الوطنية من المأزق الذي أوقعها فيه صراع الأشخاص والتأثيرات لدفعها إلى المعركة الحقيقية».¹⁴

كما نجد أيضاً أن المناضل "محمد بوضياف" وأحد القادة الفاعلين في تفجير العمل المسلح ضد الاستعمار الفرنسي، قد حسم ذلك التردد الحاصل لدى المناضلين الجزائريين، في قوله الشهيرة والتي وضحت من خلالها الأسباب الرئيسية في الشقاق الحاصل بين المناضلين الجزائريين، كما وضحت الحل الأمثل لأجل تحقيق الاتحاد والوحدة بين أبناء البلاد، في قوله التاريخية التي جاء فيها: «لقد أبيتُم أن تتحدوا مختارين، فسنوحكم مجبرين».¹⁵ في إشارة واضحة منه إلى ضرورة الوحدة وحرص الصف للنجاح في مجابهة النظام الاستعماري الفرنسي وضمان النجاح للمشروع الثوري التحرري.

وفي النص السابق من بيان أول نوفمبر 1954، دعوة صريحة من قادة "جبهة.ت.و" إلى جميع المناضلين والمخلصين للقضية الوطنية الجزائرية، من أجل تجاوز الخلافات البينية وتوحيد الصفوف في المعركة الحاسمة ضد الاستعمار الفرنسي، هذا الأخير الذي استغل حالة التشتت والتشرذم الذي كانت تعيشه النخب السياسية الجزائرية، لأجل السيطرة على الجزائريين ونقل عدوى الصراعات إلى الجزائريين البسطاء بهدف تمزيق وحدتهم وتشتيت صفوفهم، وذلك ما حاول قادة الثورة التحريرية من زعماء "جبهة.ت.و" تجنبه

14- وزارة الاعلام والثقافة: بيان أول نوفمبر 1954، مصدر سابق، ص 08.

15- عبد السلام كعون: مجموعة الإثنين والعشرين ودورها في تفجير الثورة التحريرية الجزائرية 1954، رسالة ماجستير، قسم العلوم الإنسانية، جامعة أدرار، الجزائر، 2012-2013، ص 42.

وتلافيه منذ البدايات الأولى لهذا العمل المسلح، من خلال البحث عن صيغ وحدوية وتوفيقية بين جميع هذه الأطراف السياسية المتنافرة والمتنازعة فيما بينها، وهو ما وضع معالمه الباحث "الأمين شريط" في توضيح له بشأن جهود التوفيق بين التيارين المتنازعين وإعادة وحدة الاستقلالي إلى مرحلة ما قبل الأزمة، من خلال جهود تجاوز الأزمة وإخراج العمل النضالي وتحقيق الأهداف الرئيسية للحزب والمتمثلة الجهود من أجل تحرير الجزائر، وعليه فقد تم استحداث في خضم هذه الأزمة تيار توفيق عرف باللجنة الثورية للوحدة والعمل، والذي كان من نتائج جهوده في البحث عن حلول توفيقية بين الطرفين المتنازعين استحداث جبهة التحرير الوطني.¹⁶

وبهدف ملزمة الجهود وتوحيد الصفوف بين الجزائريين، وتجنب الوقوع في نفس الأخطاء والمزالق التي وقعت في شراكها أحزاب الحركة الوطنية الجزائرية قبل عام 1954، فقد دأبت "جبهة.ت.و" على استحضار الدروس واستلهام العبر من التجارب التاريخية طيلة مسيرتها التحررية من أجل بناء الوحدة الوطنية والمحافظة على تماسك الجزائريين، في مرحلة حساسة وخطيرة بالنسبة للمسيرة التحررية والكفاح الوطني المعلن من طرف الجزائريين، وذلك ما وضع أهدافه قادة الثورة من أعضاء "جبهة.ت.و" في القول: «...ونوضح بأننا مستقلون عن الطرفين اللذين يتنازعان السلطة، إن حركتنا...موجهة فقط ضد الاستعمار الذي هو العدو الوحيد الأعمى، الذي رفض أمام وسائل الكفاح السلمية أن يمنح أدنى حرية...».¹⁷

16- الأمين شريط: التعددية الحزبية في تجربة الحركة الوطنية 1919-1962، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998، ص 76.

17- وزارة الاعلام والثقافة: بيان أول نوفمبر 1954، مصدر سابق، ص 08.

وفي ذات السياق، وفي ظل الجهود الهادفة إلى توحيد الصفوف الوطنية من أجل التصدي للسياسة الاستعمارية الفرنسية، التي دأبت على تشتيت وحدة الجزائريين وبث الشقاق والنزاع بين أبناء البلاد، فقد اجتهدت "جبهة ت.و" من أجل فتح وفسح فرص المشاركة أمام كل الجزائريين من دون استثناء، من أجل الدفع بالمشروع التحرري والثوري نحو أفق أوسع لمشاركة جميع القوى والأطراف الفاعلة من هذا المجتمع¹⁸، وما ذكر في هذا السياق ضمن بيان أول نوفمبر 1954 نذكر: «ونحن نتيح الفرصة لجميع المواطنين الجزائريين، من جميع الطبقات الاجتماعية، وجميع الأحزاب والحركات الجزائرية، أن تنظم إلى الكفاح التحريري دون أدنى اعتبار آخر».¹⁹

وبناء عليه، يتبين أن السبب الحقيقي من تخصيص بيان أول نوفمبر 1954 أزمة الحزب الاستقلالي (الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية - MTLD)، ذلك الحيز الكبير من الاهتمام والنظر وهو ما برره الباحث "يوسف قاسمي" بأهمية حضور العنصر البشري أو التشكيلة العددية لأعضاء الحزب المذكور في هياكل ومؤسسات الثورة التحريرية، والتي أحصينا منها مجموعة الستة بالداخل وثلاثة الوفد الخارجي، وبالإضافة إلى كل هؤلاء نجد الأعضاء السابقين في الجناح شبه العسكري للحزب أو من عرفوا بأعضاء المنظمة الخاصة (O.S)، هؤلاء الذين أدركوا مدى الشقاق الحاصل بين أعضاء هذا الحزب محاولين من خلال جهودهم النضالية التوفيقية، رأب الصدع الحاصل بين الوطنيين الجزائريين من خلال الإعلان عن الكفاح المسلح وسيلة نهائية لتوحيد شمل الجزائريين المقترين.²⁰

18- لهلاي إسعد: جمعية العلماء المسلمين الجزائريين والثورة التحريرية الجزائرية 1954-1962،

ط1، دار بيت الحكمة، الجزائر، 2015، ص 88.

19- وزارة الاعلام والثقافة: بيان أول نوفمبر 1954، مصدر سابق، ص 08.

20- يوسف قاسمي: موانيق الثورة الجزائرية 1954-1962 (دراسة تحليلية نقدية)، أطروحة دكتوراه،

قسم التاريخ، جامعة الحاج لخضر - باتنة، الجزائر، 2008-2009، ص 114.

وإضافة إلى الجهود السياسية التي بذلها قادة جبهة.ت.و. على المستوى الداخلي لتوحيد الجزائريين، فقد كان للوحدة الجغرافية مكانتها البارزة في بيان أول نوفمبر 1954، وذلك في إشارة واضحة من هذا الأخير إلى ضرورة التكتل والوحدة مع الأبعاد الخارجية لهذه الثورة التحريرية، في نص ورد فيه: «إن من الأهداف الخارجية: تحقيق وحدة شمال إفريقيا في داخل إطارها الطبيعي العربي والإسلامي»²¹، والتي تفرضها جملة من العوامل الطبيعية والتاريخية والحضارية على الثورة الجزائرية²²، ولهذا فقد ركز البيان اهتمامه على الأبعاد الخارجية للقضية الجزائرية، مستهلاً إياها بالأبعاد الوحدوية المغاربية والشمال إفريقية، كما لم يهمل البيان من جهة أخرى الأبعاد العربية والإسلامية للقضية الجزائرية وذلك باعتبارها أحد العوامل الرئيسية في المحافظة على الوحدة الوطنية والدينية للبلاد، وهنا تجدر الإشارة بأن بيان الثورة التحريرية قد حدد دوائر الانتماء في ثلاث دوائر رئيسية وهي: المغاربية، العربية، الإسلامية، وفي ذلك تفرد واضح عن الثورتين التونسية والمصرية اللتين أقحمتا البعد الإفريقي كأحد الدوائر الانتمائية لهذه الثورات²³، كما أشار البيان كذلك لكون هذه الأبعاد ستعود بالوحدة الإيجابية على القضية الجزائرية، كون عاملي الدين واللغة من أهم العوامل والأسس التي تدخل في التركيبة الحضارية للشخصية الجزائرية، وتكون صمام أمان للحفاظ عليها من جميع الأخطار الخارجية التي تترص بها.²⁴

21- وزارة الاعلام والثقافة: بيان أول نوفمبر 1954، مصدر سابق، ص 09.

22 - Mohammed Harbi: **Les Archives de la Revolution Algeriennes**, p.f: charles rebert Ageron, edition jeune afrique. Paris.1983, p277.

23- سفيان لوصيف: مرجع سابق، ص 20.

24- فاطمة طاهري: تجليات البعد الديني في بيان أول نوفمبر 1954 (قراءة في البيان)، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، ج 02، ع 10، جامعة محمد بوضياف المسيلة، جوان 2016، ص 72.

ومما سبق ذكره، نستنتج أن بيان الثورة الجزائرية قد ركز جهوده على الأبعاد الوحيدة الثورية الداخلية والخارجية، وقد تجلّى في أول وثيقة مرجعية بالوقوف على الصور والأشكال المختلفة لتشريع واقع الأزمة الحاصلة بين الأحزاب السياسية الناشطة في البلاد، وطرح حلول توافقية للخروج من المأزق الذي أوقعها فيه صراع الأشخاص والمصالح، والبحث عن مخارج كفيلة بتوحيد الصفوف الداخلية والخارجية للجزائريين، من أجل أن تكون الوحدة الوطنية الجزائرية جدارا عازلا للهوية الجزائرية، وصمام أمان تصطدم وتتحطم عنده جميع المحاولات الاستعمارية الفرنسية الرامية لتفكيك وتقويض الوحدة والتماسك الذي يربط بين الجزائريين.

3- قيمة العدالة الاجتماعية في ميثاق الثورة التحريرية الجزائرية

تعتبر قيمة العدالة الاجتماعية واحدة من الأهداف الرئيسية التي سطرها الثورة الجزائرية بهدف تجسيدها في الحياة اليومية والاجتماعية للجزائريين، ولذلك فقد كانت لهذه القيمة الإنسانية حضور لافت في نصوص الثورة وميثاقها، ولأدل على أهمية البعد الاجتماعي للثورة من المكانة التي خصّ بها هذا الأخير في ميثاق مؤتمر الصومام الذي اعتبر ميثاقاً شاملاً وجامعاً لعدد القضايا والمسائل المفصلية بالنسبة للثورة التحريرية.

وانطلاقاً من أهمية هذا المؤتمر والقرارات المصيرية المنبثقة عنه، فقد خصه عديد الباحثين والدارسين بالبحث والتحليل، وفي ذلك يذكر المؤرخ "محمد العربي الزبيري" الأهمية الكبيرة التي يحوزها هذا المؤتمر الهام، وبخاصة في المجالات السياسية والتنظيمية وحتى الاقتصادية إذ وضع هذا الأخير بأن ميثاق مؤتمر الصومام يعتبر ميثاقاً شاملاً، ومتضمناً للعديد من المسائل والقضايا التي حاول تشريحها بكثير من الدقة والتفصيل، من أجل تقييم المرحلة المقطوعة من حياة هذه الثورة، وتوضيح آفاق المجتمع الجزائري بعد استرجاع السيادة

الوطنية، إضافة إلى تنظيم مختلف جوانب الكفاح المسلح وتصور المشروع السلمي لتسوية القضية الجزائرية مع العدو الاستعماري.²⁵

وهنا تجدر الإشارة أيضاً، بأن ميثاق مؤتمر الصومام 1956 يعتبر أول الإثراءات الثورية العملية والميدانية في الشقين الاجتماعي والإنساني للثورة الجزائرية، وقد تجلّى ذلك من خلال الصور المختلفة لأشكال الجهود المبذولة في التعبئة الشعبية والجماعية لصالح القضية الوطنية الجزائرية، وهو ما وردت تفاصيل إدماج هذه الفئات ضمن العمل النضالي الثوري التحرري، وهو ما ذكره ميثاق مؤتمر الصومام في القول: «السعي من أجل تحويل السيل الشعبي إلى طاقة خلاقة» وهو ما تم التركيز عليه في المقابل لأجل النهوض بالأوضاع المتدهورة والمأساوية التي يعيشها أغلب الأهالي والمدنيين الجزائريين، في نص الميثاق الذي ذكر: «يجب أن تكون جبهة التحرير الوطني قادرة على تصريف الأمواج الجبارة التي تهبّح الحماس الوطني، ويجب أن لا تضع الغضبة الشعبية ذات القوة الهائلة للشعب التي لا تقاوم، كما تضع قوة السيل الجارف حيث تغور في الرمل...».²⁶

وانطلاقاً من قيمة العدالة الاجتماعية في ميثاق الثورة التحريرية، فقد ركز ميثاق مؤتمر الصومام جل اهتمامه لأجل الوصول بهذه الطاقات البشرية، إلى الأهداف التي سطرها "جبهة.ت.و" بغرض النهوض بمجمل هذه الفئات الشعبية العريضة من المجتمع ومحاولة توظيفها والاستفادة منها لصالح الكفاح الثوري التحرري المعلن عنه في البلاد، وهو ما حاول الميثاق توضيحه من خلال التركيز على الظروف والعوامل المساعدة لهذا الكفاح، والتي تكون متلازمة ومتوافقة مع الأهداف والطموحات المسطرة من قبل قادة الثورة التحريرية لصالح

25- محمد العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر (1942-1992)، ج2، دار هوم، الجزائر، 2000، ص65.

26- وزارة الاعلام والثقافة: ميثاق مؤتمر الصومام 1956، مصدر سابق، ص34.

الجزائريين، من أجل تحويل القوة الكامنة إلى طاقة هامة في البلاد، فقد شرعت جبهة التحرير الوطني في عمل كبير لاستخدام واستغلال الطاقات لدى الجزائريين، لأجل أن تكون الجبهة حاضرة في كل مكان وفي كل زمان، كما يجب كذلك تنظيم فروع النشاط البشري في أشكال عديدة ومتباينة، والتي كثيرا ما تكون مركبة ومعقدة حسب ما أفاد به قادة "جبهة.ت.و" ضمن نص ميثاق الصومام.²⁷

كما تجدر الإشارة، بأن كل الجهود المبذولة من قبل قادة الثورة التحريرية الجزائرية لأجل احتواء الفئات الشعبية من أجل حمايتها من الأخطار التي باتت تشكلها الدعاية الاستعمارية الفرنسية تجاه الجزائريين، وبخاصة في ظل المشاريع الاستعمارية والإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية الشكلية، التي ما فتئت تتقدم بها الحكومات الفرنسية المتعاقبة إلى المدنيين الجزائريين، ومن مثل هذه الحكومات الفرنسية التي تقدمت بمثل هذه المشاريع: "روبير لاكوست"، "غي مولي" الخ²⁸، وما زاد من كارثية هذا الوضع وتعقيده هو ذلك التدهور الحاصل في الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، التي أضحت تعيشها الغالبية العظمى من الجزائريين، سيما بعد أن فصح المجال أمام المستوطنين الأوربيين من أجل الاستحواذ بل والاستيلاء على مجمل وأغلب المكاسب والممتلكات الخاصة بمؤلاء المدنيين الجزائريين عبر الطرق والوسائل غير الشرعية واللاقانونية في غالب الأحيان.²⁹

27- عبد الله مقلاتي: موانيق ووثائق الثورة الجزائرية (دراسة وتحليل)، ج10، دار شمس الزيبان للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 189.

28- يزيد بوهناف: مشاريع التهدة الفرنسية إبان الثورة التحريرية وانعكاساتها على المسلمين الجزائريين 1954-1962، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2013-2014، ص128.

29- محمد داعي: الأقلية الأوروبية في الجزائر ما بين 1945-1962، أطروحة دكتوراه، إ: محمد مجاود، قسم التاريخ، جامعة الجيلالي اليابس (سيدي بلعباس)، الجزائر، 2014/2015، ص108.

وحول هذه القضية فقد وجبت الإشارة، إلى الجهود المبذولة من قبل "جبهة.ت.و" لأجل احتواء كل هذه الفئات الشعبية الجزائرية وإدماجها ضمن العمل التحرري، مع السعي بالمقابل إلى تحقيق العدالة الاجتماعية بين أبناء المجتمع الجزائري، ولأجل الوصول إلى هذه الغاية فقد عملت "جبهة.ت.و" على سن وتطبيق جملة من الإجراءات التنظيمية، والتي تهدف إلى تكريس المجابهة الفعلية للواقع الاستعماري والسعي من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية في صفوف الجزائريين، ومن بين هذه الأساليب المعتمدة نذكر:

- الاعتماد على الأساليب الفعالة في التصدي والمواجهة العملية للمشاريع الإصلاحية الفرنسية الوهمية الموجهة للمدنيين الجزائريين، من خلال تكثيف الجهود والسعي من أجل إحكام السيطرة والرقابة الثورية على جميع المراكز الفرنسية الحساسة وذات الأهمية الاستراتيجية بالنسبة للثورة الجزائرية؛ ومن بين هذه المصالح نذكر: المصالح الإدارية، الجيش الفرنسي مصالح الشرطة الفرنسية... الخ، والعمل بالمقابل على التكثيف من جهود الرقابة على الخونة وكل من يساعد في المهام التي ترمي إلى تقويض المنجزات المحصلة لصالح الثورة الجزائرية منذ بدايتها.
- العمل من أجل تجنيد أكبر عدد ممكن من المناضلين والثوريين، وكل ذلك سعياً من أجل توسيع دائرة نشاط الثورة التحريرية وعملياتها العسكرية، مع القضاء على جميع العراقيل التي تواجه الأعضاء النشطين في كل من " جيش.ت.و" و"جبهة.ت.و".
- تعميم دواعي القلق والارتباك في الأوساط العسكرية والمدنية الفرنسية الاستعمارية بصفة دائمة ومستمرة، من خلال إحلال واقع اللاأمن والخوف المستمر في

الأوساط الفرنسية، والتي يكون الهدف من ورائها توسيع دائرة الحرب واللااستقرار الذي يستهدف بدرجة كبيرة المصالح الاستعمارية الفرنسية بالجزائر.

- العمل من أجل التغطية الشاملة لجميع المناطق المحررة والمسيطر عليها من طرف "جيش.ت.و"، والسعي من أجل تعميم مظاهر السلطة السياسية والسيطرة العسكرية للثورة التحريرية على جميع المناطق المحررة من قبل "جيش.ت.و"، في مقابل العمل على انحصار والتقليص من الوجود الاستعماري الفرنسي في هذه المناطق المسيطر عليها من قبل الثورة التحريرية.³⁰

وفي ظل الجهود المبذولة من طرف قادة الثورة التحريرية، لدعم الحضور الفعلي للثورة ومجاهديها في كامل مناطق البلاد ونواحيها، فقد اجتهد القائمون على مؤتمر الصومام في التأطير الصارم لهذه الفئات الشعبية الجزائرية، من أجل الوصول بهذا الكفاح التحرري إلى تحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية في الأوساط الجزائرية، وذلك بالانطلاق من اعتبار العدالة في المجتمع واحدة من القيم الإنسانية الأساسية، التي استهدفت تجسيدها الثورة التحريرية الجزائرية في موانيقها وممارساتها العملية لتقويض الواقع الاستعماري في البلاد، والتصدي بالمقابل لخطر الدعاية الاستعمارية الفرنسية، من خلال استحداث العديد المنظمات الشعبية والاجتماعية والمهنية الجماهيرية، التي تسعى إلى تنظيم الطاقات البشرية وتعمل من أجل إدماجها ضمن صفوف العمل الثوري التحرري في الجزائر من جهة، وتصدياً للمشاريع الاستعمارية الفرنسية الرامية إلى التمكين لأطروحات الدعاية الاستعمارية الفرنسية من جهة أخرى، ومن بين هذه المجالات التي اقتحمتها الثورة الجزائرية التحريرية، نذكر على سبيل

30- وزارة الاعلام والثقافة: ميثاق مؤتمر الصومام 1956، مصدر سابق، ص35.

المثال: الحركة الفلاحية، الحركة العمالية، حركة الشباب، المثقفون، أصحاب المهن الحرة، التجار والصناع، الحركة النسائية... الخ.³¹

ومما سبق التطرق له، نستنتج أن ميثاق مؤتمر الصومام وبعد سنتين كاملتين من الكفاح المسلح ضد الاستعمار الفرنسي في الجزائر، وفي ظل المنافسة الشرسة التي تقودها الدعاية الاستعمارية من أجل الإيقاع بالفئات الشعبية والمدنية من الأهالي الجزائريين، كفريسة للإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية الوهمية التي تقدمت بها الإدارة الاستعمارية للجزائريين من أجل عزلهم أو تقييدهم عن الثورة، ولذلك فقد عمل ميثاق مؤتمر الصومام على تبني العديد من المنظمات والنقابات العمالية والمجتمعية لأجل استقطاب الفئات الشعبية المتضررة من جراء انعكاسات الدعاية الاستعمارية والوقائع العسكرية للإنسانية لهذه الحرب المعلنة على الشعب الجزائري ومقوماته، والسعي بالمقابل إلى تكريس مبدأ العدالة الاجتماعية في الأوساط الشعبية والمدنية الجزائرية كبدل للإصلاحات الشكلية والوهمية، التي تقدمت بها المصالح الفرنسية الاستخباراتية والدعائية، وأشرفت على تنفيذها مؤسسات الحكومة الاستعمارية الفرنسية بالجزائر.

خاتمة:

وفي ختام هذه الدراسة نستنتج أن؛ الثورة التحريرية الجزائرية لم تكن كفاحاً تحريراً يهدف إلى طرد الاحتلال الفرنسي من الأرض الجزائرية وتحقيق الحرية والسلم للجزائريين فحسب، بقدر ما كانت ثورة تحررية تهدف إلى تحقيق مكاسب متعددة أولها الحرية والاستقلال من ربة الاستعمار المغتصب للأرض والعرض، إذ اثبتت الأبحاث أن الثورة الجزائرية كانت ثورة للمبادئ والقيم والأهداف النبيلة والانسانية والوطنية، وذلك ما أكدته

31- وزارة الاعلام والثقافة: ميثاق مؤتمر الصومام 1956، مصدر سابق، ص-ص 34-40.

نصوص الثورة وأدبياتها وممارساتها ووقائعها، ولا أدل على قيمة الثورة الجزائرية من جملة القيم الوطنية التي حفلت بها النصوص والمواثيق الأساسية للثورة التحريرية نجد: قيمة الديمقراطية، قيمة الوحدة الوطنية، قيمة العدالة الاجتماعية... الخ، وكلها قيم وردت بقوة في مواثيق الثورة بهدف التصدي للنهوض بأوضاع الفرد الجزائري في مجتمعه أولاً، ولجابهة السياسة الاستعمارية الفرنسية الهادفة لفصل الجزائريين عن ثورتهم وقضيتهم ثانياً، وهي الأبعاد التي تفتنت لها جبهة التحرير الوطني محاولةً تجسيد هذه القيم في الحياة اليومية للمجاهدين الجزائريين وفي ممارساتهم الثورية.

قائمة المصادر والمراجع:

أ-الجزائري:

1. جريدة المجاهد: ع1، 1956/06/01.
2. جريدة المجاهد: ع2، 1956/07/01.

ب-الوثائق المطبوعة:

1. وزارة الإعلام والثقافة: النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني (1954-1962)، الجزائر، 1979.

ج-الكتب:

-باللغة العربية:

1. إسعد لهاللي: جمعية العلماء المسلمين الجزائريين والثورة التحريرية الجزائرية 1954-1962، ط1، دار بيت الحكمة، الجزائر، 2015.
2. الزيري محمد العربي: تاريخ الجزائر المعاصر (1942-1992)، ج2، دار هوم، الجزائر، 2000.

3. لوصيف سفيان: السياسة الثقافية في الجزائر (الأيديولوجيا والممارسة)، ط1، دار منتدى المعارف، لبنان، 2014.
 4. مقلاتي عبد الله: مواثيق ووثائق الثورة الجزائرية (دراسة وتحليل)، ج10، دار شمس الزيان للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.
 5. شريط الأمين: التعددية الحزبية في تجربة الحركة الوطنية 1919-1962، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998.
 6. تيللي تشارلز: الديمقراطية، تر: محمد فاضل طباط، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2010.
- باللغة الفرنسية:

1. Mohammed Harbi: Les Archives de la Revolution Algeriennes, p.f: charles rebert Ageron, edition jeune afrique. Paris.1983.

د-الرسائل الجامعية:

-الدكتوراه:

1. داعي محمد: الأقلية الأوروبية في الجزائر ما بين 1945-1962، أطروحة دكتوراه، إ: محمد مجاود، قسم التاريخ، جامعة الجيلالي الياابس (سيدي بلعباس)، الجزائر، 2014/2015.
 2. قاسمي يوسف: مواثيق الثورة الجزائرية 1954-1962 (دراسة تحليلية نقدية)، أطروحة دكتوراه، قسم التاريخ، جامعة الحاج لخضر-باتنة، الجزائر، 2008-2009.
- الماجستير:

3. بوهناف يزيد: مشاريع التهدة الفرنسية إبان الثورة التحريرية وانعكاساتها على المسلمين الجزائريين 1954-1962، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2013-2014.

4. بودلاعة رياض: القيم الديمقراطية في الثورة التحريرية، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، إ: عبد الكريم بوصفصاف، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2006.

2. كمون عبد السلام: مجموعة الإثنيين والعشرين ودورها في تفجير الثورة التحريرية الجزائرية 1954، رسالة ماجستير، قسم العلوم الإنسانية، جامعة أدرار، الجزائر، 2012-2013.

ه-المقالات العلمية:

3. طاهري فاطمة: تجليات البعد الديني في بيان أول نوفمبر 1954 (قراءة في البيان)، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، ج02، ع10، جامعة محمد بوضياف المسيلة، جوان 2016.

4. لونيسي ابراهيم: مفهوم الديمقراطية في أدبيات الحركة الوطنية الجزائرية قبل 1954، مجلة المصادر، ع 11، م. و. د. ب. ح. و. ث. أ. ن. 1954، الجزائر، 2005.

و-الملتقيات العلمية:

1. بوشناني محمد: البعد الديني في ثورة التحرير الجزائرية، الملتقى المغاربي الأبعاد الحضارية للثورة الجزائرية، دار الغرب للنشر، الجزائر، 2003.